أكد أن الحكومة تفردت بقرار زيادة أسعار البنزين

الخنفور: سنتصدى لأي إجراءات حكومية تضر المواطن

اكد النائب السابق و مرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور على اهمية عدم المساس بجيب المواطن مشيرا الى ان الحكومة تفردت بالقرار واقرت زيادة اسعار البنزين في عطلة المجلس وهذا مارفضناه كنواب

وقال الخنفور في تصريح صحفي نرفض زيادة البنزين جملة وتفصيلا وسنتصدى في حال وصولنا الى المجلس لاي اجراءات حكومية تضر المواطن

وقال الخنفور في تصريح صحفي كنت اول الرافضين لقرار الحكومة المساس بالمواطن وخاصة بعد قضية 75 لتر بنزين لافتا الى انه في الوقت الذي كان يبشر فيه بعض النواب بهذا الحل كبديل عن زيادة اسعار البنزين وقفت معارضا لذلك وهددت باستخدام الادوات الدستورية الكفيلة بالمحافظة على المكتسبات الدستورية للمواطنين

واشار الخنفور قائلا كانت هناك بدائل كثيرة امام الحكومة غير زيادة اسعار البنزين لكن الحكومة لجات اولا لجيب المواطن وهذا الامر نرفضه تماما وسيكون لنا موقف حازم تحت قبة عبدالله السالم ونحاسب كل من تسول له

■ يجب أن نحترم وجهة نظر من قاطعوا وعادوا

سعد الخنفور

نفسه الضرر بالمواطن والاسرة الكويتية بشكل عام

واضاف قائلا كان من المفترض ان تلجا الحكومة للتجار او الشويخ الصناعية بدلا من اللجوء مبكرا لجيب المواطن منوها الى انهم استسهلوا طريق المواطن من خلال هذه الزياده رغم ان المواطن مستعد ان يضحي من اجل بلده اذا دعت الحاجة لكن تبين ان العجز المالي غير حقيقي موضحا ان جيب المواطن كان من المفترض ان يكون اخر الحلول وليس اولها

واوضح قائلا في حال وصولي الى المجلس ساكون ضد اي قرارات او اجراءات حكومية من شانها الضرر بالمواطن

وشدد على ضرورة ان يحسن الناخب الاختيار لنواب الامة بحيث يختار الناخب من يمثله خير تمثيل ولا يمثل عليه فالوطن بحاجة الى نواب حقيقيون يحملون هموم الوطن والمواطن على عاتقهم ويحافظون على المال العام والمكتسبات الدستورية للشعب وطالب ان تكون الحكومة على قدر تحديات المرحلة المقبلة فتتذلع الى حكومة وطنية كما

■ سنحاسب كل من تسول له نفسه الضرر بالأسرة الكويتية

يجب ان يكون المجلس المقبل برلمانا يحدث نقلة نوعية على الكويت بشكل عام ويدعم المواطنين بشكل خاص ويساهم في رفع المستوى المعيشي للاسرة الكويتية

وقال ان هناك اولويات كثيرة سيحملها على عاتقه حال وصوله الى مجلس الامة ابرزها عدم المساس بالمواطنين وتطوير التعليم والعلاج بالخارج والقضية الاسكانية والحزمة الاقتصادية متمنيا ان يعيد المجلس المقبل الدور الريادي للكويت مشيا بجهود وزير الاسكان ياسر ابل وسعيك لحلحلة القضية الاسكانية وتوفير 12 الف وحدة سكنية سنويا سيساهم في توفير المسكن الملائم للاسرة الكويتية

وتطرق لقضية الحصى وعدم صلاحية الطرق والاسفلت منوها الى ان موقفه كان واضحا من هذه القضية وجال هو ووزير الاشغال علي العمير الذي اعترف بعدم صلاحية الطرق خاصة الدائري السادس ووعد بإصلاحها لكن هذا لم يحصل منوها الى انه سيكون له موقفا تجاه هذه القضية

ورحب الخنفور بمشاركة من قاطعوا الانتخابات في وقت سابق منوها الى ان هذه الفئة لها وجهة نظر وعلينا احترامها وفي الوقت نفسه نملك وجهة نظر عليهم احترامها ايضا مشددا على ضرورة التمسك بالوحده الوطنية تحت قيادة سمو امير البلاد

وطالب الخنفور الناخبين ضرورة حسن الاختيار والنظر الى مصلحة الكويت موضحا ان الجميع يعرف مواقفي التي لن احيد عنها وخاصة المصلحة العامة منوها الى اننا من الممكن ان نختلف في كل شي لكن نتفق على حب الكويت والسمع والطاعة لسمو الامير

ناشد الناخبين مراعاة متطلبات المرحلة

يعقوب الصانع: التصويت أمانة وطنية فلنرتق إلى مستوى حملها

ناشد مرشح الدائرة الثالثة النائب والوزير السابق يعقوب الصانع الناخبين والناخبات ان "يراعوا متطلبات المرحلة" لدى اختيارهم ممثليهم في مجلس الامة المقبل، وان "يؤثروا مصلحة الكويت على اي مصالح اخرى، ويناوا بانفسهم عن الانتماءات على اختلافها؛ طائفية كانت او مذهبية او قبلية او عائلية".

ومن موقعه، كمحام متمرّس وسياسي خاض تجربتين ثريتين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، شدّد المرشح الصانع في تصريح صحافي، على اهمية "اختيار المرشحين الاكفياء القادرين على الخوض في ميدان التشريع وسن القوانين الضرورية التي لاتزال البلاد في حاجة ماسة إليها حتى تتواصل مسيرة التنمية والبناء في المجالات كافة".

يعقوب الصانع

وقال: "نمر في هذه الأيام على مفصل مهم من مفاصل الحياة الديمقراطية في وطننا الغالي، وما أحوجنا اليوم إلى إعمار ضمائرنا والتفكير بعقول منفتحة وعدم الانجرار خلف العواطف والعصبيات التي اثبتت التجارب السابقة انها لا توصلنا إلى ما نصبو إليه من وطن تتعزّز فيه الحريات القائمة على اساس احترام الدستور وترسيخ دولة المؤسسات وفصل السلطات".

واضاف: "لا نريد للكويت نائبا صامتا منزويا لا يقدّم منجزات ورؤى وافكارا تثري مسيرتنا البرلمانية، ولا نريد في المقابل من يجرّ مجلس الأمة إلى منازعات وخلافات على مسائل هامشية لا تحمل اي قيمة وطنية، وكل غايتها الاستعراض وإعلاء الصوت للفت الانظار؛ وفي المحصلة تكون النتيجة خطابا سياسيا منحدرا وجعجعة بلا طحن، لا اكثر ولا اقل".

وختم الصانع بالقول: "صوت كل منا، ايها الإخوة والاخوات، امانة اودعتها الكويت في اعناقنا؛ فلنكن في مستوى حمل هذه الامانة الوطنية الكبرى، ولنعط الصوت للمرشح الجدير بحمل الامانة".

أكدت أن اللغط الاقتصادي تسبب في أصابة المواطن بالذعر

علياء مقدس: نحتاج لتنويع مصادر الدخل وتفعيل الرقابة الذاتية

أكدت المحامية علياء مهدي مقدس المرشحة عن الدائرة الثانية ان اللغط والكلام الذي تم تداوله مؤخرا حول الوضع الاقتصادي الكويتي لا يفيدنا بشيء سوى إخافة المواطن ونشر الذعر لدى ابناء الكويت شاكرة لسمو الأمير حفظه الله ورعاه حل المجلس معتبرة أن الوقت الذي حل فيه المجلس هو الوقت الأمثل في ظل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها المنطقة باسرها مضيفة ان الحل حق أصيل لسمو الأمير كفله له الدستور ولا ينازعه فيه أحد.

وشددت على ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية فالمحاذير الاقتصادية قد ظهرت جليا وكان اهم أسبابها انخفاض أسعار النفط وكانت الكويت معتمدة

علياء مهدي

عليه كمصدر أحادي متمنية من المجلس القادم والحكومة ان يكونا على قدر المسؤولية وعلى درجة عالية من التفاهم والانسجام والتعاون لوضع استراتيجيات لمرحلة قادمة قد تكون عصيبة على حد وصفها ونوهت إلى ضرورة الحفاظ على مدخرات الأجيال القادمة وتنويع مصادر الدخل مطالبة بتخفيف الكماليات والتركيز على الأساسيات على مستوى الحكومة والمؤسسات سواء أكانت خاصة أو حكومية ووقف الهدر وتفعيل الرقابة الذاتية وتقليل المساعدات المالية دون قطعها فالكويت دولة معطاءة عودت الجميع على كرمها مؤكدة أن تشريع قوانين اقتصادية جديدة تخدم الشباب وتدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي من ضمن أولوياتها في المرحلة المقبلة

بعدما قامت باستهداف مكة المكرمة بصاروخ باليستي

حمود الحمدان يدعو لاعتبار حركة «أنصار الله» «إرهابية»

دعا النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان المنظمات الدولية إلى اعتبار حركة «انصار الله» اليمنية حركة إرهابية بعدما قامت باستهداف مكة المكرمة بصاروخ باليستي.

وقال الحمدان إن: الافكار الحوثية تقوم على عدم رعاية حرمة دماء المسلمين والسعي إلى نثرها وعدم الحرص على حقن الدماء وما قاموا به من محاولة استهداف مكة المكرمة اكبر دليل على ذلك.

واضاف: ومحاولة النيل من مكة المكرمة الهدف منه إهانة حرمة المكان وهو اكبر دليل على إجرامهم ونسال الله ان يجعل كيدهم في نحورهم ويجعل في تدبيرهم تدميرهم.

حمود الحمدان

مهدي العجمي: إنجازات السلطتين «ورقية» فقط

اكد مرشح الدائرة الخامسة د. مهدي حسن العجمي أن تعبير الحكومة ومجلس الأمة 2013المنحل عن إنجازاتهما بالأرقام والإحصائيات هو الفشل بعينه فهذه الإنجازات الواهية كرست انتهاكا للحريات وملاحقة للشباب في وسائل التواصل الاجتماعي وأغرقت المجتمع في حالة من اليأس أصابت كل مفاصل الحياة في البلاد وتركت فسادا ضرب أطنابه في أجهزة الدولة.

واضاف ان إنجازات السلطتين تركت للكويت وشبابها نشاطا رياضيا موقوفا بسبب الإمعان في تصفية الحسابات السياسية على حساب مصلحة الدولة وتوزيع وحدات سكنية على مخططات ورقية بينها وبين الواقع سنوات طوال وقوانين انتهكت الحريات في صدارتها الإعلام الإلكتروني والبصمة الوراثية المخالف شرعا ودستوريا، وتحايل للإفلات من تقدم كشوف الذمة المالية قبل حل المجلس بتأخير متعمد للائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد لأكثر من 8 اشهر.

مهدي العجمي

رفقي تحميل المواطن آثار الإخفاق الحكومي

حمد المطر: الكويت بحاجة ماسة لوحدة الصف وسلطة تشريعية قوية

حمد المطر

شدد مرشح الدائرة الثانية الدكتور حمد المطر على ان الكويت بحاجة ماسة لوحدة الصف وترسيخ قيم دولة المؤسسات ومواجهة القوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير.

وقال الدكتور المطر في تصريح صحافي: إن الوضع الحالي يستوجب اختيار مجلس أمة قوي يعيد الهيبة للسلطة التشريعية ويعيد التوازن للحياة السياسية وهذا لن يتحقق من دون حسن إختيار الناخبين لمن يمثلهم تمثيلاً حقيقياً لممارسة الدور التشريعي والرقابي والدفاع عن حقوق ومكتسبات المواطن الكويتي بدلاً من تحميله أعباء أخطاء الحكومات المتعاقبة التي فشلت في إدارة الملف الإقتصادي ولم تستطع تنويع مصادر الدخل.

وأضاف المطر أن الناخبين أمامهم فرصة ذهبية لإعادة بناء السلطة التشريعية على أسس قوية فاعلة من خلال نواب يمارسون دورهم بجدية وصدق ويدركون حجم الأمانة الملقاة على عاتقهم فعضوية المجلس ليست للتكسب والتنفيع أو عقد الصفقات مع السلطة التنفيذية على حساب المواطن.

وأكد أن مجلس الأمة المقبل يمثل مرحلة مفصلية في التاريخ الكويتي في ظل ما تشهده من تراجع اقتصادي وتردي الكثير من الخدمات المقدمة للمواطنين وانكماش الهامش الديمقراطي.

وشدد د. المطر على أن أي إصلاح منشود لن يتم في مناخ يشهد المزيد من التشريعات والإجراءات المقيدة للحريات العامة حتى باتت الكويت تعيش مرحلة غير مسبوقة من فرض الرقابة على حرية الرأي ولعل ما نراه الآن من آثار سلبية لقانون الإعلام الالكتروني الذي يطبق بانتقائية غريبة أسوأ مثال على ذلك.

دون أي مقابل مادي

«الإعلام»: مدد زمنية متساوية للمرشحين لعرض برامجهم

اعلنت وزارة الاعلام الكويتية امس استعدادها لتلقي طلبات المرشحين والمرشحات لانتخابات مجلس الامة المقرر اجراؤها في 26 نوفمبر المقبل لعرض برامجهم الانتخابية في تلفزيون واذاعة دولة الكويت ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة وذلك خلال الفترة من 30 اكتوبر الجاري وحتى 11 من نوفمبر المقبل.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ان المرشحين سيمنحون مدة زمنية متساوية من دون اي مقابل مادي يستطيعون من خلالها عرض وجهات نظرهم وآرائهم التي يرغبون في ايصالها لناخبيهم مبينة ان هذا الاجراء ياتي ايمانا منها بالدور الحيوي الذي تؤديه وسائل الاعلام في اظهار الصورة الحقيقية للديمقراطية الكويتية ونشر التوعية.

وذكرت ان بادرتها تاتي انطلاقا من دورها المسؤول في خدمة القضايا الوطنية وتاكيدا على اهمية الرسالة التي يحملها الاعلام الكويتي في نشر التوعية بين الناخبين لمعرفة حقوقهم وواجباتهم.

واكدت الوزارة حرصها على توعية الناخب بما له من حقوق وما عليه من واجبات من خلال خلق تواصل مباشر مع المواطنين داعية جميع المرشحين الى استثمار هذا الحدث الديمقراطي في تاصيل الروح الوطنية وابراز الصورة الديمقراطية المشرقة لدولة الكويت.

ودعت المرشحين الراغبين في عرض برامجهم الانتخابية الى الاتصال والتسجيل على الهاتف رقم (22425257) او على الفاكس رقم (22457036) خلال اوقات الدوام الرسمي او عبر البريد الالكتروني المخصص (com@2016malomah gmail.) على ان يقدموا ما يفيد بقيدهم بسجل المرشحين بادارة الانتخابات.

الإعلام تدعو المرشحين لعرض برامجهم على تليفزيون الدولة

وكانت الادارة العامة للشؤون القانونية (ادارة شؤون الانتخابات) بوزارة الداخلية اعلنت اغلاق باب الترشح لانتخابات اعضاء مجلس الامة في 28 اكتوبر الجاري ليبلغ اجمالي عدد المرشحين والمرشحات 454 شخصا بينهم 15 امراة.

يذكر ان لكل مترشح الحق في تقديم التنازل إلى إدارة شؤون الانتخابات منذ اليوم الاول لفتح باب الترشح وتستمر الفترة الى ما قبل سبعة ايام من يوم الانتخابات الذي يوافق 19 نوفمبر المقبل.

وتجري انتخابات (امة 2016) وفقا للمرسوم رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 القاضي بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وفق النص التالي "تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لاكثر من هذا العدد

وتعد انتخابات مجلس الامة الكويتي في فصله التشريعي ال 15 المقرر اجراؤها في 26 نوفمبر المقبل فرصة حقيقية امام الشعب لتعميق الممارسة الديمقراطية السليمة التي توفر المناخ الصحي الملائم للتنمية في البلاد.

وتعكس تلك الانتخابات الصورة المشرقة للديمقراطية الكويتية في ضوء الازدهار الدائم الذي تعيشه دولة الكويت منذ تاسيسها اضافة الى العلاقة المتينة والمتميزة التي تجمع الكويتيين قيادة وشعبا.

ويدعو دستور الكويت الى المحافظة على هذه الممارسة الديمقراطية والتمسك بها باعتبارها الخلية الأساسية لصرح الدولة ولتعزيز الوحدة الوطنية التي تقع على عاتق الجميع.

ويعيش الشعب الكويتي منذ انطلاق باب الترشح لمجلس الأمة في 19 اكتوبر الجاري والحملات الانتخابية اجواء منافسة ديمقراطية حقيقية تسمح للشعب بأن يختار بكل حرية من يمثله في البرلمان الذي يؤدي دورا بالغ الاهمية في تحقيق التنمية وما يصبو اليه المواطن.

وغلبت على هذه الاجواء الديمقراطية التي سادت المقار الانتخابية والدواوين ووسائل الاعلام ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي مناقشات وحوارات حول المرشحين وبرامجهم الانتخابية في ضوء ما يحيط بالمنطقة من تحديات امنية واقتصادية تتطلب منهم اختيار الاكفاء القادرين على خلق برلمان قادر على مواجهة تلك التحديات في المرحلة المقبلة.

ويمكن القول في هذا الجانب ان الحديث عن الديمقراطية بمضامينها الواسعة والمختلفة غير ممكن من دون الحديث عن الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني لدى الناخبين.

وهنا تبرز اهمية استثمار هذا الحدث الديمقراطي من أجل اظهار الصورة الحقيقية للديمقراطية الكويتية الى جانب توعية الناخب بأهمية حسن الاختيار وعدم الانسياق وراء الظواهر السلبية التي تعوق سير العملية الانتخابية وذلك من خلال نشر التوعية القانونية والوطنية التي تصل بالناخب الى حسن الاختيار.

وفي هذا الجانب تاتي اهمية دور مؤسسات الدولة لاسيما الإعلامية في توعية الناخبين حول كيفية اداء الممارسة الديمقراطية لصون وحماية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية.

ويقع على عاتق مؤسسات الدولة دور مهم في تفعيل الممارسة الديمقراطية بمضامينها المختلفة والمحافظة عليها حتى تكون وسيلة للبناء الإيجابي والنهوض بالمجتمع وابنائه وتطوير مؤسسات الدولة لجعلها في خدمة كل المواطنين وحتى تؤدي دورها في تطوير المجتمع بما يتواكب مع التطور الحاصل على المستوى العالمي.

في مقابل ذلك يسعى المرشحون من خلال حملاتهم الانتخابية التي يتوقع ان تكون مليئة بالجد والعمل ومحاولات الاقناع لكسب أصوات الناخبين ومساعدتهم على الاختيار بحرية من يرونه الأفضل لتمثيلهم في البرلمان القادم.